لانكم تارة تثبتون تعدد الاله وتارة تثبتون عدم تعدده
ولذا قال فيهم متعجبا منهم كيف وحدتم اي القائلون بالتثليث (ايضا)
الصانع التوحيد عنه الآباء والابناء اللذان تثبتونهما في دعواكم
التثليث اي يمكن ان يوجد الاله مركب من ثلاثة اجزاء او اقل او اكثر
لا الا انا ما سمعنا بالاله لذاته اجزاء او جزءان اي ان يوجد الاله كذلك
بل ولا تعقلناه لانه مما يحيله العقل بالبديهة كما انه يحيل
تعدده كما يدل عليه برهان التمانع المذكور في قوله تعالى لو كان
فيهما الهة الا الله لفسدتا وبيان احالة العقل لما ذكر انه
لو فرض الاله مركب من اجزاء او متعدد قيل لهم الكل منهم نصيب
اي جزء من الملك فان قالوا نعم قيل لهم فهلا وفي نسخة فلم لا
وحذفت الف ما الاستفهامية لدخول الجار عليها نحو عم يتساءلون
لون تميز بالبناء للفاعل اي تتميزوا وللمفعول الانصبا اي نصيب
كل من الالهة حتى يكون ذلك التميز دليلا على ما زعمتموه ولا
تميز فلا تعدد كما هو بديهي وبين الثلاثة والواحد والنقص
والنما جناس التقابل كالحاجة والاضطرار والاماتة والاحيا
والانبيات فان قالوا الكل نصيب او نصبا لكنهم خلطوها
قيل لهم ان راهم اي انتظفنهم لحاجة اي احتياج واضطرار وهو
شدة الحاجة الى الشيء بحيث لا يجد مندوحة عنه خلطوها
خلطا يمنع تمييزها فان قالوا نعم قلنا لهم الاله لا يحتاج

ولا

ولا يضطر لشيء مطلقا لانه غني بذاته عن غيره فاحتياجه
الالوهية واضطراره دليل قطعي على عدم الوهيته فان قالوا
خلطوها لا لحاجة ولا لاضطرار قلنا ايتصور وجود شركة
دائمة بين شريكين فاكثر والحال انه ما نافية بغى اي ظلم
الخلطاء اي الشركاء اي بعضهم على بعض لا يتصور ذلك بل متى
وجدت شركة وجد التمانع والتنازع المستلزم كل منهما خراب
هذا العالم المشاهد لانهما ان استويا في القوة تمانعا ولم
يقع فعل من احدهما وان تفاوتا وقع مراد الغالب فقط وتخلف
مراد المغلوب فيلزم ان لا يتم نظام هذا العالم لان الغرض وقوع
الشركة وعدم التمييز واحتمال توافقهما دائما الذي يجوزه
العقل لا نظر اليه لانه مما تحيله العادة التي هي مناط الادلة
القرآنية والسلايق العربية فليس ذلك دليلا اقناعيا خلافا
لمن وهم فيه بل الزم قائله الكفر بعض المتاخرين والعجب منه لكنه
الزام باطل كما هو جلي وكون العادة تحيل ذلك مما لا يحتاج لبيان
لان كل من عرف صاحبه ان شريكين في الايجاد والامداد لا يتصور
دوامهما على الموافقة لان من شأن النفس ان لا تريد بقاء شريك
معها وذلك كله باطل لانا نشاهد هذا العالم باقيا على الكمال
وجوه الاتقان واحكم قواعد الشروط والاركان ويلزم من ذلك
انتفاء الشريك مطلقا وان الاله لا شريك له وتبيان بطلان

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)